الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري
Ministry of Agriculture, Rural Development and Fisheries

الـديـوان
خلية الإعلام و الاتصال

CABINET
COMMUNICATION AND INFORMATION CELL

Press review

مجلة الصحـــافة

https://madr.gov.dz

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 05

ضمن عقد شراكة بين وزارة الفلاحة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي

المصادقة على مشروع تمديد الرصيف الاصطناعي لبوسفر

تمت مؤخرا المصادقة على مشروع تمديد الرصيف الاصطناعي لبوسفر بولاية وهران، في إطار شراكة تجمع بين وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي "جيكا"، والجمعية البيئية البحرية "باربـاروس"، حسبما أفاد به الأمين العام للجمعية، أمين شاقوري.

وأوضح المتحدث أن هذه المرحلة الجديدة من المشروع تتضمن تنصيب 100 كتلة إضافية، تضاف إلى الهيكل القائم الذي يضم 80 كتلة، تم غمرها خلال المرحلة الأولى من المشروع سنة 2025.

ويغطي الرصيف الاصطناعي حاليا مساحة تُقدر بـ10 هكتارات قبالة سواحل بوسفر، ويُشكل موطنا بحريا ملائما لتكاثر وحماية ونمو عديد الأنواع السمكية والنباتية.

وحسب الأمين العام لجمعية "باربـاروس"، فقد سجلت المرحلة الأولى من المشروع نتائج جد مرضية، أثبتتها المتابعة العلمية والملاحظات الميدانية، حيث أبرزت ارتفاعا تدريجيا في الكتلة الحيوية البحرية المحيطة بالرصيف، وعودة عدة أنواع من الأسماك، إلى جانب تحسن ملحوظ في التنوع البيولوجي بالمنطقة المعنية.

وفي إطار توسيع المشروع، من المقرر تنظيم دورة تكوينية لفائدة أعضاء جمعية "باربـاروس" حول تسيير ومتابعة الأحياء الاصطناعية.

وستجرى هذه الدورة على مرحلتين، تشمل الأولى جانبا تكوينيا بتونس في نهاية شهر يناير الجاري، تُخصص للجوانب التقنية والعلمية والبيئية للأحياء الاصطناعية، تليها مرحلة ثانية باليابان خلال شهر مارس المقبل، تركز على تبادل الخبرات وتقاسم أفضل الممارسات الدولية في مجال التسيير المستدام للنظم البيئية البحرية.

ومن شأن تمديد الرصيف الاصطناعي لبوسفر أن يعزز مكاسب المرحلة الأولى، ويجعل من هذه التجربة نموذجا قابلا للتعميم على مناطق أخرى من الساحل الوطني، خدمة للتنوّع البيولوجي البحري والتنمية المستدامة لنشاط الصيد البحري.

ق.ا

دعا إلى الترخيص للخواص باستيراد الأغنام الموجهة للذبح.. خير لـ"المساء":

مقترحات لخفض أسعار اللحوم قبل رمضان

دعت الفيدرالية الوطنية للحوم الحمراء المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، إلى فتح ورشة وطنية لدراسة واقع سوق اللحوم، لتشخيص الأسباب الحقيقية التي تبقي على أسعار اللحوم المحلية مرتفعة وإيجاد حلول، مطالبة بالترخيص للخواص باستيراد الأغنام الموجهة للذبح، وتحرير استيراد العجول الموجهة للتسمين والذبح.

أكد رئيس الفيدرالية الوطنية للحوم مروان خير في تصريح لـ"المساء" أمس، بأن تصريحات رئيس الجمهورية في خطابه الأخير أمام البرلمان بغرفتيه، بأن تسيير ملف اللحوم عرف "فشلا"، يعتبر تنبيها من السلطات العليا، يؤكد الحرص على القدرة الشرائية للمواطن، ويستدعي التعجيل باتخاذ التدابير اللازمة لإيجاد حل لمشكل أسعار اللحوم الحمراء المحلية التي لازالت مرتفعة رغم فتح باب استيرادها منذ ما يقارب 3 سنوات.

وألح خير على أن إيجاد حل لهذا المشكل يستدعي دراسة معمقة حول واقع السوق، وفتح ورشة وطنية بإشراك جميع المتعاملين في المجال من مربين ووزارات وفيدراليات وخبراء، لتشخيص الواقع ودراسة كل الجوانب، قصد تحديد السبب الحقيقي الذي يبقي على محدودية الإنتاج وارتفاع الأسعار.

وأفاد خير بأن الفيدرالية وخلال لقاءاتها مع الوزارة طالبت برفع التجميد عن استيراد العجول الموجهة للتسمين، التي كانت تستورد صغيرة وتسمن بالجزائر ثم توجه للذبح بأسعار مقبولة، والتي تم توقيف استيرادها في 2023، حيث كانت الجزائر تستورد سنويا ما يعادل 20 ألف رأس منها.

كما طالبت الفيدرالية الترخيص للخواص باستيراد الأغنام و العجول الموجهة للذبح إلى جانب المؤسسة العمومية للحوم الحمراء، قبل شهر رمضان، من أجل ضمان الوفرة بأسعار معقولة، وذلك لخلق منافسة حقيقية.

وأكد خير أنه في ظل استمرار ارتفاع أسعار لحوم الأغنام المحلية بسبب قلة العرض وزيادة الطلب، تم اقتراح إلزام المؤسسات العمومية من فنادق ومطاعم جامعية وشركات التي تمثل نسبة 80٪ من زبائن سوق اللحوم، اقتناء اللحوم المستوردة، من خلال مراجعة دفاتر الشروط التي تجمعهم بالمموّنين الذين يزوّدونهم حاليا باللحوم المحلية فقط.

وأوضح المتحدث أن هذا الحل سيسمح بخفض أسعار اللحوم المحلية، كما تمكن الماشية المحلية في فترة راحة للتكاثر ومنه تحقيق أول خطوة نحو الاكتفاء الذاتي، باعتبار أن هذه الفنادق والمطاعم كبيرة والمؤسسات العمومية تمثل أكبر مستهلك في السوق مقارنة بالمواطنين الذين لا يمثلون سوى نسبة 20٪ من حصص السوق.

زولا سومر

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية

فيما أعادت الأمطار الأخيرة الأمل للفلاحين

مساع لاسترجاع الأراضي غير المستغلة بتيارت

مكنت الحملة الوطنية للإحصاء الفلاحي، التي باشرتها مختلف المصالح المعنية بالولاية، على غرار باقي مناطق الوطن، من الوقوف على بعض الملاحظات الميدانية، خاصة ما تعلق بعدم استغلال عشرات الهكتارات الفلاحية من قبل المستفيدين، سواء الشباب أو مهني القطاع، وفي هذا الإطار، فإن المصالح الفلاحية لولاية تيارت، قامت في الآونة الأخيرة بتشكيل لجنة مختصة، أوكلت لها مهمة مباشرة الإجراءات الإدارية والتنظيمية، لغرض استرجاع الأراضي غير المستغلة.

تتوزع الأراضي غير المستغلة عبر محيطات ومستثمرات فلاحية، منحت منذ سنوات ولم يقم المستفيدون منها بخدمتها، ويهدف قرار استرجاع المساحات غير المستغلة، لمنحها للذين يبدون رغبة في خدمتها، بهدف المساهمة في تطوير الإنتاج الفلاحي في جميع الشعب.

وينتظر، في هذا السياق، أن تنطلق المصالح المختصة بتيارت، في إلغاء قرارات الامتياز للمستثمرين في الفلاحة، سواء الشباب أو مهني قطاع الفلاحة، وإعادة توزيع تلك الأراضي على الراغبين فعلا في خدمتها، وقد أسدى، في هذا الصدد، الوالي السيد سعيد خليل، أوامر صارمة للتدقيق في هذا الملف والشروع الفعلي في تطبيق القرارات.

تجدر الإشارة، إلى أن ولاية تيارت عرفت في السنوات الماضية، توزيع آلاف الهكتارات بعدة مناطق بالولاية، خاصة المعروفة بطابعها الفلاحي المحض، سواء في إطار الاستثمار الفلاحي للشباب أو لمهني قطاع الفلاحة، لكن الواقع أفرز أن أكثر من 40 بالمائة منها لم تستغل إلى حد الآن.

وفي سياق آخر، أعادت الأمطار الأخيرة التي تهاطلت على معظم مناطق الولاية، وبنسب متفاوتة من منطقة إلى أخرى، الأمل إلى الفلاحين، إذ كان لها التأثير الإيجابي الكبير على الأراضي المزروعة، بفضل النمو الملحوظ للنبات في الحقول.

ن. خيالي

إضافة إلى إنجاز صومعتين لتخزين الحبوب

الشروع في إنجاز 11 مركزا جواريا لتخزين الحبوب بأدرار

تتمتع ولاية أدرار بمقومات وآفاق واعدة للاستثمار في الزراعات الإستراتيجية، مما جعلها محط جذب لمشاريع استثمارية كبرى عمومية وخاصة وفي إطار الشراكة الأجنبية، والتي من شأنها أن تساهم في كسب رهان الأمن الغذائي الوطني.

وقد ساهمت عمليات ربط المحيطات الفلاحية بشبكة الكهرباء في زيادة مستمرة للمساحات المستغلة في الزراعات الاستراتيجية المسقية تحت الرش المحوري، وزيادة كمية ومردودية الإنتاج المحقق من موسم لآخر.

ولتعزيز قدرات تخزين الإنتاج الوفير من الحبوب الذي يترجم نجاعة جهود المرافقة الفعالة لهذه الشعبة، يجري حاليا إنجاز صومعتين لتخزين الحبوب تحت وصاية تعاونية الحبوب والبقول الجافة، إحداهما بطاقة تخزين تبلغ مليون قنطار، والأخرى بطاقة تخزين تقدر بـ 100 ألف قنطار، إضافة إلى إنجاز 11 مركزا جواريا لتخزين الحبوب بسعة 50 ألف قنطار لكل مركز، موزعة بمحاذاة مختلف الأقطاب الفلاحية المنتشرة عبر الولاية.

وفي إطار تثمين زراعة وإنتاج الذرة الحبية، تتواصل بولاية أدرار أشغال إنجاز مركب تخزين تابع للديوان الوطني لتغذية الأنعام بقدرة تخزين إجمالية تقدر بـ130 ألف طن، يشمل صوامع بسعة 90 ألف طن، ومستودعين بسعة 20 ألف طن لكل منهما، فيما سيتم إنجاز وحدة صناعية تحويلية لإنتاج الأعلاف بالولاية بدل نقل المادة الأولية نحو وحدات إنتاجية خارج الولاية وإعادتها في شكل أعلاف، مثلما أشار إليه المكلف بحصاد محصول الذرة الحبية بأدرار، عثمان بلعيد. ويحتل محصول القمح الصلب مركز الصدارة في منتجات الزراعات الإستراتيجية من الحبوب بأدرار، يليه إنتاج الذرة الصفراء الحبية الذي بدأ يشهد إقبالا ملحوظا من المستثمرين الفلاحيين، فيما تسعى السلطات الولائية إلى تشجيع إنتاج محاصيل زراعية أخرى لا تقل أهمية، على غرار البقوليات والمحاصيل النباتية الزيتية "دوار الشمس والسلجم الزيتي". وفي هذا الصدد، شدد والي أدرار، فضيل ضويفي، خلال إشرافه على حملتي الحرث والبذر وحصاد الذرة الحبية، على ضرورة توجيه مختلف هيئات المرافقة التقنية لتعزيز الأبحاث والتجارب الزراعية لضمان نجاح إنتاج هذه المحاصيل، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها وطنيا، تماشيا ومساعي السلطات العليا للبلاد في هذا الشأن.

Online
البلاد

بقلم _رياض/خ04-01-2026, 20:40

تحفيزات جمركية لتعزّيز تربية المائيات في الجزائر

تضمّن قانون المالية 2026 ، في مادته 138 ، التي دخلت حيز التنفيذ ، إجراءً تحفيزيًا يهدف إلى دعم المُتعاملين الناشطين في مجال شعبة تربية المائيات وتشجيع تطويرها.

وبحسب مراجع رسمية، فإنّ قانون المالية الجديد ، حمل تحفيزات هائلة للناشطين في هذا المجال ، من ضمنها 14 بندًا جمركيًا ضمن الامتياز ، بحيث سيستفيد المُتعاملون في تربية المائيات، من الإعفاء من الحقوق الجمركية وتطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة عند استيراد المواد الأولية المستعملة في صناعة الأغذية الموجهة لتربية الأسماك و المُنتجات المائية المستزرعة، وذلك وفق قائمة محدّدة من هذه المواد ، على غرار مسحوق الذرة ، مسحوق القمح ، زيوت كبد الأسماك الموجهة لتصنيع تربية المائيات و " الأرتيميا" أو القشريات الصغيرة.

وذكرت المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات ، أنّ هذا القرار يرمي إلى تقليص تكاليف الإنتاج، مما يساعد المنتجين على توفير أعلاف بأسعار أقل وجودة أفضل، ويشجع على توسّيع نشاط تربية المائيات وزيادة الإنتاج الوطني.

وكشفت المديرية العامة ذاتها ، عن شروط رئيسية للاستفادة من هذه الامتيازات ، منها تقديم شهادة صادرة عن المصالح المُختصة بالوزارة المكلفة بالصيد البحري ، وتُثبت أنّ المواد المستوردة موجهة لهذا الغرض، ويتمّ تقديمها عند القيام بإجراءات الجمركة.

ويشمل الإجراء الإجراء التحفيزي لدعم تربية المائيات في الجزائر ، المُنتجات المحلية الناتجة عن إنتاج هذه الأغذية، إذ تستفيد هي الأخرى من المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة، دعماً للإنتاج الوطني وتشجيعًا للاعتماد على المنتوج المحلي.

وتراهن المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات ، على هذه الاعفاءات الجمركية ، لمضاعفة مردودية شعبة تربية المائيات، علاوة على الإسهام في خلق فرص عمل جديدة، وضمان تموين منتظم للسوق بمنتجات تربية المائيات ، بما يعود بالفائدة على المنتجين والمستهلكين وكذا تعزّيز الاقتصاد الوطني.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 04

إعفاء من الحقوق الجمركية وخفض TVA عند الاستيراد

إجراءات تحفيزية لترقية شعبة تربية المائيات

أعلنت المديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات، أمس، في بيان لها، عن دخول إجراءات تحفيزية منصوص عليها في قانون المالية 2026 حيز التنفيذ، بهدف ترقية شعبة تربية المائيات ودعم المتعاملين الناشطين فيها.

وأوضح البيان أن هذه الإجراءات تندرج ضمن المادة 138 من قانون المالية 2026، التي تنص على الإعفاء من الحقوق الجمركية وتطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة عند استيراد المواد الأولية المستعملة في صناعة الأغذية الموجهة لتربية الأسماك والمنتجات المائية المستزرعة، وذلك وفق قائمة محددة.

وتشمل المواد المعنية الآرتيميا، سلالات العوالق النباتية، زيت كبد الهامور، كبد الأسماك الأخرى وأجزاؤها، الأجزاء الصلبة من دهون وزيوت الأسماك، الأحماض الدهنية المتعددة غير المشبعة، إضافة إلى زيوت أخرى للأسماك غير زيوت الكبد.

كما تشمل القائمة مساحيق ودقيق ومكتلات الأسماك الموجهة لتصنيع أعلاف تربية المائيات، وكذا تلك المشتقة من القشريات والرخويات واللافقريات المائية الأخرى، فضلا عن مساحيق الذرة والقمح والأرز والبقوليات والحبوب الأخرى المخصصة لصناعة هذه الأعلاف.

ويستفيد من هذا الإجراء أيضا الإنتاج المحلي الناتج عن تصنيع هذه الأغذية، حيث يخضع للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة، دعما للإنتاج الوطني. وترتبط الاستفادة من هذه الامتيازات بتقديم شهادة صادرة عن المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالصيد البحري، تثبت توجيه المواد المستوردة لهذا الغرض، ويتم الإدلاء بها عند استكمال إجراءات الجمركة.

وأشارت المديرية العامة إلى أن هذه الإجراءات من شأنها المساهمة في تقليص تكاليف الإنتاج وتحسين شروط تطوير نشاط تربية المائيات، بما يساهم في رفع الإنتاج الوطني.

ع.م

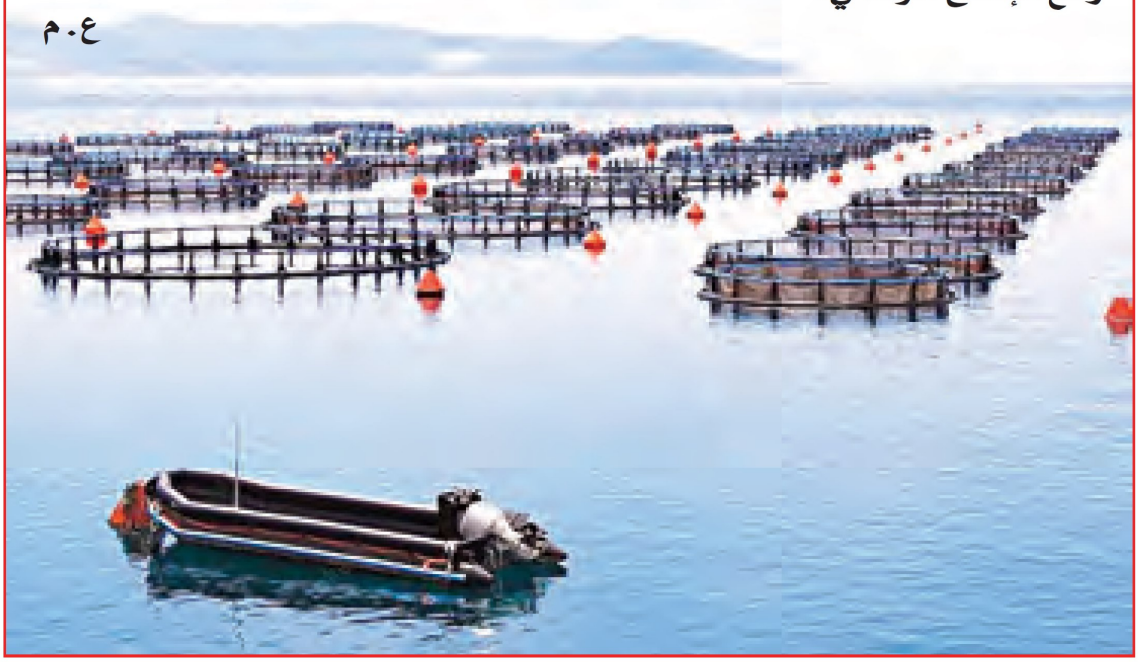

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة :05

حتى لا يستهدف الصيد الحيوانات المحمية

تسليم تراخيص الصيد لحماية التنوع البيولوجي في باتنة

سلمت محافظة الغابات لولاية باتنة نهاية الأسبوع الماضي، تراخيص الصيد للجمعية الأوراسية للصيادين، تمهيدًا لانطلاق موسم الصيد رسميًا اعتبارًا من تاريخه المحدد والذي بدأ منذ أسبوع.

تأتي هذه الخطوة في إطار جهود السلطات المحلية لضبط ممارسة الصيد وتنظيمها وفق الأوقات المسموح بها والقوانين المعمول بها، مع التأكيد على التقيد بالشروط التنظيمية والفنية المعتمدة.

وتهدف هذه الإجراءات إلى حماية الأنواع الحيوانية وضمان توازنها البيئي الطبيعي، وتعكس حرص إدارة الغابات على ممارسة الصيد بشكل عقلاني ومستدام عبر مختلف مناطق الولاية. وشددت المحافظة على أن الصيد مسموح فقط خلال الفترات الزمنية المحددة وفي المناطق المفتوحة رسمياً للصيد، مع منع صارم لأي نشاط صيد في المحميات الطبيعية، الحظائر الوطنية، الغابات غير المرخصة، تفاديًا للإضرار بالتنوع البيولوجي والأنظمة البيئية الحساسة.

كما أكدت الإدارة ضرورة الالتزام بالأنواع المسموح صيدها والحصص القانونية المقررة، واستخدام الوسائل القانونية فقط، مع حظر كل أشكال الصيد غير المشروع أو الاستغلال المفرط للثروة الحيوانية. هذه التدابير تأتي ضمن سياسة شاملة لترسيخ مفهوم الصيد المسؤول، بحيث يساهم في الحفاظ على الثروة الحيوانية وتجديدها الطبيعي، تحت متابعة ورقابة دورية من مصالح الغابات التي اتخذت إجراءات صارمة ضد المخالفين في الآونة الأخيرة.

ودعت المحافظة جميع الصيادين إلى التحلي بالوعي البيئي وروح المسؤولية، والالتزام بالقوانين المنظمة، حفاظا على الثروة الحيوانية كرصيد طبيعي للأجيال الحالية والمستقبلية، خصوصًا في ظل التغيرات المناخية وما تفرضه من إجراءات احترازية لحماية الأنواع النادرة من الانقراض، كما هو الحال بالنسبة للنباتات المعرضة للجفاف والحرائق الموسمية.

يذكر أن الصيد العشوائي في جبال الأوراس يطال عادة الأرنب البري والحجل، وهي حيوانات وطيور لها فترات، يمكن للصيادين المعتمدين ممتلكي التراخيص، اصطيادها. وهناك جماعات تقوم باصطياد حيوانات محمية بقوة القانون، مثل الضبع المخطط والذئب الإفريقي، وحتى الخنازير الموجودة بكثرة في غابات بلزمة وبوعريف وفي جبال الشلعلع.

■ طاهر حليسي

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 07

الخبير في التنمية الزراعية أحمد مالحة.. لـ«الشعب»:

الجزائر المُنتصرة.. خطى ثابتة نحو فلاحة ذكية

أدوات تكنولوجية لرفع الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل

جاء خطاب رئيس الجمهورية الأخير ليؤكّد أهمية قطاع الفلاحة ودوره الأساسي في تحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي، حيث تناول سبل تطوير القطاع، دعم الإنتاج الوطني، وتشجيع المبادرات الفلاحية، إلى جانب التطرق إلى بعض الإشكالات المطروحة، خاصة في شعبة اللّحوم، وذلك في إطار توجّه يهدف إلى بناء فلاحة عصرية تقوم على التنظيم، استعمال التكنولوجيا، وحسن توجيه الدعم، بما يخدم الفلاّح والاقتصاد الوطني.

خالدة بن تركي

يعكس نجاح الفلاحين في إنشاء نحو 15 ألف مؤسّسة فلاحية، التطور الذي شهده قطاع الفلاحة في الجزائر، سواء من حيث الإنتاج أو من خلال بلوغ هدف تحقيق الأمن الغذائي، ليؤكّد أنّ جزءًا كبيرا من هذا التطور تقوده مبادرات خاصة، تُبرز تنامي روح المبادرة ودورها المتزايد في دعم الاقتصاد الفلاحي.

وفي السياق، يرى الخبير في التنمية الفلاحية أحمد مالحة، في تصريح لـ«الشعب»، أنّ هذه المؤسّسات يقودها مبادرون ينشطون في الجانب التجاري والتسويقي، لكنهم في الأساس يخدمون القطاع الفلاحي من خلال مرافقة الفلاحين وتقديم خدمات مباشرة لهم، موضّحًا أنّ أغلب هذه المؤسّسات تنشط في مجالات الخدمات الفلاحية، التسميد، الأدوية البيطرية، والبذور.

وأضاف الخبير أنّ آلاف المؤسّسات التي أُنشئت في هذا الإطار، يمثل عدد معتبر منها شركات عالمية تنشط في الجزائر، خاصة في مجالات البذور والأسمدة والخدمات الفلاحية.

وأشار إلى أنّ هذه المؤسّسات قدّمت خدمات معتبرة للفلاحين، عبر المرافقة التقنية في الميدان، بواسطة مهندسين وتقنيين مختصّين، ما ساهم في تحسين الأداء ورفع الإنتاج.

وفي السياق ذاته، أكّد مالحة أنّ السنوات الأخيرة شهدت أيضًا بروز التعاونيات الفلاحية التي أنشأها الفلاحون بعد صدور القوانين الجديدة، حيث تمّ إنشاء مئات التعاونيات، إلى جانب الجمعيات المهنية التي بلغ عددها قرابة ألفي جمعية أو أكثر، خاصة في شعب مثل البطاطا، التفاح وباقي النشاطات الفلاحية، معتبرًا أن هذه الجمعيات تعد مؤسسات قائمة بذاتها.

كما عرّج على ظهور مؤسّسات جديدة تنشط في مجال التكنولوجيا الفلاحية، مؤكّدًا أنها أصبحت تلعب دورًا متزايد الأهمية في الاقتصاد الوطني، خاصة مع دخول التكنولوجيا الحديثة إلى القطاع خلال السنوات الأخيرة، مضيفًا أنّ هذه المؤسّسات، من خلال اعتمادها على الابتكار والتقنيات الحديثة، ساهمت في رفع الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات الفلاحية.

وقال الخبير إنّ عددًا من الشباب انخرطوا في المقاولاتية الفلاحية عبر مؤسّسات ناشئة تعتمد على حلول مبتكرة، مثل استعمال الطائرات دون طيار للكشف عن الأمراض في الحقول والبساتين أو لرش المبيدات، إلى جانب استخدام الأقمار الصناعية، الإنترنت، الروبوتيك، وغيرها من التقنيات الحديثة.

وأكّد أنّ هذه التقنيات والمنتجات أصبحت موجودة ومصنّعة في الجزائر، بما في ذلك محطات الرصد الفلاحي (المحطات المناخية الزراعية)، التي تساهم في متابعة المعطيات التقنية والمناخية، ما يعكس التحول التدريجي نحو فلاحة عصرية وذكية.

التكنولوجيا رافعة أساسية لتطوير الفلاحة

أفاد الخبير الفلاحي أنّ قطاع الفلاحة عرف تطورًا ملحوظًا في مجال إدماج التكنولوجيا الحديثة، مؤكّدًا أنّ الفلاحة اليوم أصبحت تعتمد على تقنيات متقدمة على غرار الروبوتيك، الإنترنت، والطائرات دون طيار، التي تستعمل للكشف عن الأمراض التي تصيب المحاصيل داخل الحقول، كما تُستخدم أيضًا في رش المبيدات، خاصة في الأشجار المثمرة والبساتين.

وأضاف أنّ الفلاحة بدأت تعتمد على تقنيات الرّي الذكي، من خلال استعمال أجهزة وآلات حديثة توضع في التربة للكشف عن مستوى الرطوبة، ما يسمح بالتحكّم في كميات المياه وترشيد استهلاكها، مشيرًا إلى أنّ هذه التكنولوجيات هي نتيجة لتطور البحث العلمي، ورغم أنّ تعميمها لا يزال محدودًا، إلا أنها بدأت تجد طريقها تدريجيًا إلى الفلاحة.

وأكّد الخبير أنّ عدة أنشطة فلاحية أصبحت تُنجز بالآلات، على غرار غرس الزيتون، وعمليات التقليم والجني، إضافة إلى الاعتماد الواسع على المكننة في إنتاج الطماطم الصناعية، موضحًا أنّ الحديث عن التكنولوجيا في الفلاحة يرتبط أساسًا بالمكننة، خاصة في ظلّ تراجع الاعتماد على اليد العاملة مقابل استعمال الآلات الفلاحية الحديثة، التي تساهم في رفع الإنتاج وتحسين المردودية.

وهذه المكننة تشمل مراحل التخزين والتعبئة، حيث أصبحت بعض المصانع تعتمد على أجهزة متطورة لفرز المنتجات وتصنيفها حسب الجودة والحجم، ما يقلّل الهدر ويرفع من القيمة السوقية للمنتوج الفلاحي، مؤكّدًا أنّ دمج التكنولوجيا في جميع مراحل الإنتاج أصبح شرطًا أساسيًا لتطوير الفلاحة وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية.

نجاح في اللّحوم البيضاء في انتظار الحمراء

أمّا بخصوص شعبة اللّحوم، قال الخبير إنّ رئيس الجمهورية تطرّق بوضوح إلى إشكالية هذه الشعبة، مبرزًا أنّ الجزائر حقّقت نتائج إيجابية في مجال اللّحوم البيضاء، رغم اعتماد هذه الشعبة على استيراد عدد من المدخلات، خاصة الأدوية البيطرية والأعلاف، وأكّد أنّ قطاع الدواجن، ورغم هذه التحديات، استطاع الوصول إلى مستوى معتبر من الاكتفاء الذاتي، ما يعكس تطورًا حقيقيًا في هذه الشعبة.

وأضاف أحمد مالحة أنّ الإشكال الحقيقي لا يزال مطروحًا في شعبة اللّحوم الحمراء، حيث تستمر الدولة، من جهة، في دعم الفلاحين بالشعير والنخالة والأعلاف لتشجيع الإنتاج المحلي، وفي الجهة المقابلة تلجأ إلى استيراد اللّحوم الحمراء لتغطية الطلب في السوق، معتبرًا أنّ هذا التناقض هو ما توقّف عنده رئيس الجمهورية خلال الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريّين سنة 2025 بقصر المؤتمرات، حين دعا إلى ضرورة حسم الخيارات.

وأكّد المتحدث أنّ رئيس الجمهورية كان واضحًا حين قال للفلاحين: إمّا أن نستورد اللّحوم ولا ندعم الأعلاف، أو ندعم الأعلاف وننتج لحومنا محليًا، مضيفًا أنّ مواصلة دعم الأعلاف بالتوازي مع استيراد اللّحوم يفرغ سياسة الدعم من مضمونها، ويستوجب مراجعة شاملة لمنظومة الإنتاج في هذا المجال.

وأشار إلى أنّ الحل يكمن في الانتقال إلى الإنتاج المكثف للّحوم الحمراء، خاصة في تربية الأغنام وتسمين الخرفان التي شهدت أسعارها ارتفاعًا كبيرًا، مضيفًا أنّ الجزائر تمتلك إمكانات طبيعية كبيرة، لاسيما في ولاية النعامة التي تتوفر على نحو مليوني هكتار، إلى جانب حوض مائي جوفي هام، ما يسمح باستصلاح الأراضي، واستنبات الأعشاب، واعتماد نمط رعوي عصري قائم على السقي والتغذية المنظمة، وهي تجربة . قال . إنها بدأت تعطي مؤشّرات إيجابية خلال السنتين الأخيرتين.

وأكّد الخبير الفلاحي أحمد مالحة، ختامًا، أنّ الاعتماد على الطرق التقليدية في السّهوب الممتدة على ما بين 20 و30 مليون هكتار لم يعد مجديًا، بسبب ارتباطه بتساقط الأمطار وتوفّر الغطاء النباتي، ودعا إلى التفكير في بدائل حديثة للأعلاف والبحث عن تركيبات جديدة تقلّل من الاعتماد على الذرة، مؤكّدًا أنّ استيراد اللّحوم من إسبانيا والبرازيل يبقى حلًا ظرفيًا فقط ولا يمكن أن يكون خيارًا دائمًا، ما يستدعي وضع استراتيجية وطنية واضحة، قصيرة وبعيدة المدى، تضمن الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

بإشراف المدرسة الوطنية العليا للفلاحة

ما بين 4 إلى 5 مشاريع وطنية تخرج إلى السوق كل سنة

• نائب مدير التكوين في الدكتوراه وتطوير المقاولاتية لـ"الخبر": الفكر المقاولاتي لدى الطلبة يتطور من سنة إلى أخرى

كشف نائب مدير التكوين في الدكتوراه وتطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للفلاحة، علي داودي، لـ"الخبر"، أن ما بين 4 إلى 5 مشاريع تشرف عليها حاضنة المدرسة تصل إلى السوق، من خلال التكوين والمرافقة المنتهجة من قبل إدارة المدرسة، بالإضافة إلى استعانتها في كل مرة بخبراء عبر الوطن، يساهمون في دعم هذه المشاريع كي تحقق نجاحها في الميدان وتعطي دفعا للاقتصاد الوطني.

ص.ج.م

رشيدة دبوب

● ذكر داودي أن حاضنة الأعمال على مستوى المدرسة العليا للفلاحة تقوم بدورات تكوينية في المقاولاتية وتحضن كل سنة مشاريع مختلفة، بعد الإعلان عن فتح تسجيل وطني يشمل الخريجين من المدرسة وأيضا من مؤسسات جامعية عبر الوطن، ومن بين كل المشاريع المقترحة تختار المدرسة 4 أو 5 الأقرب إلى التنفيذ، حيث يستفيد هؤلاء من مرافقة طيلة سنة كاملة. وتتمثل هذه المرافقة في المجالات التقنية وجانب التكوين في مجال الاقتصاد ووضع دراسة مالية وأيضا الاستشارة القانونية، كما تقدم لهم إمكانيات كالمقر على مستوى الحاضنة لتجسيد مشاريعهم، مشيرا إلى أن للمدرسة علاقات واسعة مع الخبراء عبر الوطن، تستعين بخبرتهم في الميدان لمساعدة الطلبة حاملي المشاريع.

وتنطلق العملية السنوية، حسب ذات المسؤول، بمرحلة الاختيارات من شهر مارس إلى شهر جوان من كل سنة ومن جوان إلى مارس للسنة الموالية تكون مرحلة المرافقة، وهنا أشاد داودي بالمشاريع المسجلة بالمدرسة كل سنة، قائلا إنها مشاريع طموحة جدا، وحاليا لديهم طالبة قادمة من جامعة البليدة تمكنت من خلال مشروعها في مجال الفلاحة من الحصول على الكثير من التتويجات الوطنية والقارية، والسنة الماضية دخل مشروع آخر إلى المنافسة في الميدان، باقتحام السوق من خلال بيع هذه المشاريع، ورغم الصعوبات التي تعترض المبدعين في هذا المجال إلا أنه في كل مرة ترفع هذه العراقيل، خاصة عندما يشاهد حاملي المشاريع الجديدة نجاح زملائهم في سنوات سابقة.

تجدر الإشارة إلى أن المدرسة بالإضافة إلى إشرافها السنوي على مشاريع الطلبة، تنظم كل سنة طبعة جديدة لما أصبح يعرف بـ"مختبر الحلول الفلاحية"، حيث خصصت طبعتها الخامسة التي نظمتها في نوفمبر الماضي لإيجاد حلول مبتكرة لشعبة الحليب بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، تساعد المربين على معرفة التكاليف الحقيقية لإنتاج هذه المادة الحيوية انطلاقا من الكميات الضرورية لغذاء الأبقار وصولا إلى تسويق المنتوج، حيث تم اختبار قدرة الطلبة على إدخال التكنولوجيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي حتى تكون في خدمة المربين، وتتعلق هذه الحلول بالغذاء بكيفية حساب الحصة الغذائية للحيوان وبالأخص الأبقار الحلوب، حيث تكون مفيدة وغير مكلفة وذات نوعية، لأنها في النهاية تحوّل إلى المستهلك.

تمنح سنويا جوائز لأفضل الفرق مع استكمال نضج المشروع بحاضنة المدرسة تمهيدا لفتح مؤسسة ناشئة، والهدف من الفكرة خروج الطلبة من الطريقة الكلاسيكية، فبعد تكوينهم نظريا في الفكر المقاولاتي يضعونهم في الميدان، بإيجاد حلول تقنع الشريك الاقتصادي وهذا تعزيز لروح المبادرة.

ر.د

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 15

البنك الوطني للجينات... قفزة نوعية في مجال الزراعة

ثمنت الخبيرة والمختصة في الشأن الفلاحي الدكتورة هدى جعفري الدور الكبير للبنك الوطني للجينات المزمع إطلاقه خلال السنة القادمة 2026 واعتبرته مخزنا لحفظ التنوع الوراثي للنباتات والحيوانات، ووصفته بالخطوة المهمة للمستقبل الزراعي في بلادنا، "هو قفزة نوعية استراتيجية الهدف منه هو رفع المردودية وتحسين الجودة".

وأضافت هدى جعفري التي نزلت ضيفة على برنامج "اقتصاد ملتميديا" أنه بنك للتنوع الوراثي يوفر بذور محلية 100 بالمائة مكيفة حسب التربة والمناخ الجزائري ومقاومة للأمراض.

ودعت المتحدثة إلى تكثيف الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال استعمال البذور المهجنة وتجنب البذور العادية لأن التحكم في البذور هو تحكم في الإنتاج.

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 11

تشرف عليها مصالح الفلاحة

اقتلاع نبات التين الشوكي المتضرر بالحشرة القرمزية

انطلقت ببلدية عين الكرمة، التابعة لدائرة بوتليليس بولاية وهران، في اقتلاع نباتات التين الشوكي المتضررة بالحشرة القرمزية، في إطار الجهود الوقائية، الرامية إلى الحد من انتشار هذه الآفة، التي تهدد الثروة الفلاحية بالمنطقة.

عملية اقتلاع التين الشوكي، والتي تشرف عليها مديرية المصالح الفلاحية لولاية وهران، بالتنسيق مع المخبر الجهوي للصحة النباتية، تأتي في سياق عملية استباقية، للحد من انتشار آفة الدودة القرمزية التي أتت على عشرات الهكتارات من التين الشوكي، بعدة مناطق من الولاية، خاصة بدائرة عين الكرمة ودائرة بوتليليس الأكثر تضررا من الآفة، بسبب وجود حقول كبيرة من التين الشوكي الموسمي.

كما جاءت هذه العملية ضمن إجراءات مرافقة، تشمل التخلص الآمن من النباتات المصابة وتوعية الفلاحين بطرق الوقاية، حفاظا على المساحات الزراعية السليمة، ومنع انتقال العدوى إلى مناطق أخرى.

وتعد الحشرة القرمزية، حشرة قشرية دقيقة من أخطر الآفات التي تصيب التين الشوكي، حيث تتغذى على عصارة النبات، ما يؤدي إلى ضعفه وجفافه، ثم موته في وقت قصير، وتظهر الإصابة عادة على شكل تكتلات بيضاء على ألواح النبات.

رضوان. ق

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 07

منتـــوج يفـرض نفســه ضمــن الزراعــات الواعــدة بالمنطقــة

الجنـوب الكبير.. تجارب رائـدة في زراعة الكمأة

أكّد المستثمر الفلاحي جلول الشايش لـ«وأج» أن مستثمرته الفلاحية الواقعة بولاية المنيعة تنشط في مجال الزراعات الاستراتيجية، حيث خُصّص جزء معتبر منها لزراعة فطر الكمأة اعتمادًا على تقنيات حديثة تتلاءم مع خصوصيات البيئة الصّحراوية.

وأوضح المتحدث أنه يمتلك مرشّين محوريّين مخصّصين لزراعة الترفاس، تبلغ مساحة كل مرشّ 30 هكتارًا، إضافة إلى مساحة أخرى تقدّر بنحو 5 هكتارات مخصّصة بدورها لهذا النوع من الفطريات، حيث يبلغ مردود المرش المحوري الواحد ما بين 10 إلى 15 قنطارًا.

وأشار جلول الشايش، الذي يعد من المستثمرين الفلاحيّين القدامى بالولاية، وينشط أيضًا في زراعة الحبوب والأعلاف إلى جانب تربية مختلف أنواع المواشي، إلى أنّ تقنية زراعة الترفاس تمّ استقدامها من دول الخليج، حيث تعتمد على تهيئة الأرض بشكل دقيق، وضبط نوعية المياه، وتحديد التوقيت المناسب للزراعة خلال فصل الخريف، مع احترام دورات السقي، ليتم جني المحصول خلال فصل الشتاء.

تشهد ولاية المنيعة خلال السنوات الأخيرة تجارب فلاحية رائدة في مجال زراعة فطر الكمأة المعروف محليا بـ«الترفاس»، والتي أثبتت نجاعتها وحققت نتائج مشجّعة، ما جعل هذا المنتوج يفرض نفسه ضمن الزراعات الواعدة بالمنطقة.

وخلال عملية الزرع، يتم - بحسب ذات المتحدث - نشر رذاذ الترفاس عبر المساحات المخصّصة داخل المرش المحوري، ثمّ سقيها باستعمال المياه الجوفية المتوفرة بولاية المنيعة دون استعمال أي نوع من الأسمدة، ما يجعل المنتوج طبيعيًا بنسبة مائة بالمائة.

وتنتج هذه المستثمرة عدة أنواع من الترفاس، من بينها الترفاس الأحمر والأبيض والرمادي، حيث يتم تسويقها عبر مختلف ولايات الوطن، إضافة إلى تصديرها نحو عدد من دول الخليج، على غرار قطر والمملكة العربية السعودية، إلى جانب بعض الدول الأوروبية.

وقد حقّقت هذه التجربة - بحسب ما يضيف ذات المتحدث - نتائج إيجابية جدًا بولاية المنيعة، ما شجّع على تعميمها لفائدة عدد من الشباب الفلاحين الذين استفادوا من نقل الخبرة، لتصبح زراعة الترفاس نشاطًا فلاحيًا تشتهر به الولاية، خاصة ببلديات المنيعة، حاسي القارة، وحاسي الفحل، التي تعد حاليًا قطبًا واعدًا في هذا المجال.وخلال المواسم الفلاحية الأخيرة، تم اعتماد تقنيتي الرشّ المحوري والسقي بالتقطير الاقتصادي في زراعة الترفاس، في مسعى لترشيد استهلاك المياه وتحسين المردودية.ويسعى الفلاحون إلى توسيع هذه الزراعات نظرًا لمردودها الاقتصادي الهام، لا سيما من خلال التصدير.

وتؤكّد هذه التجارب الناجحة أنّ الفلاحة الصحراوية بولاية المنيعة قادرة على خلق منتوجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية، تُسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتعزيز الأمن الغذائي.

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 04

الحوكمة المالية عنوان العام الجديد.. المستشار عبد الرحمن هادف:

2025 أسس للاقتصاد الجديد.. و2026 يجني ثمار الحوكمة

أكد مستشار في التنمية الاقتصادية، عبد الرحمن هادف، أن الجزائر تشهد مشروع تحول اقتصادي حقيقي، مشيرًا إلى أن سنة 2025 شكلت مرحلة تأسيس لعقيدة اقتصادية جديدة تقوم على الابتعاد التدريجي عن هيمنة الريع الناتج عن المحروقات، والتوجه نحو ما وصفه بالسيادة الوطنية الاقتصادية، من خلال رفع مستويات الإنتاج وترقية التجارة الخارجية.

وأوضح هادف لدى استضافته، أمس، في برنامج "ضيف الصباح" للقناة الإذاعية الأولى أن مؤشرات الاقتصاد الكلي خارج قطاع المحروقات تسجل أداءً إيجابياً، حيث تتجاوز نسبة النمو 4 بالمائة، وهو ما ينبغي أن ينعكس - حسبه - على أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام، وأن يشعر المواطن بآثاره من خلال خلق مناصب الشغل وتحسين تلبية الحاجيات الأساسية.

وأضاف الخبير أن النتائج المحققة إلى حد الآن تثمن بإيجابية، مشيرًا إلى أن سنة 2026 ستكون، وفق رؤيته، سنة الحوكمة المالية العمومية، التي تُعد أولوية قصوى في المرحلة الراهنة، من خلال تحسين أداء المالية العمومية، وتعزيز الشفافية، ورفع الكفاءة في إدارة الموارد العمومية، مع التحلي بالصرامة والانضباط في توظيف هذه الأموال لتحقيق الفعالية المرجوة.

وفي السياق ذاته، دعا هادف إلى تسريع مسار الاقتصاد الجزئي عبر تبني مقاربات جديدة من شأنها رفع قدرات البلاد الإنتاجية، ما يسمح بالانتقال إلى تحقيق نسب نمو تفوق 6 بالمائة، بالنظر إلى حزمة الإصلاحات التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة.

توقعات إيجابية لعام 2026

وبخصوص التوقعات الاقتصادية، أوضح الخبير أن قانون المالية لسنة 2026 يتوقع نمواً في حدود 4.1 بالمائة، على أن يرتفع إلى 4.4 بالمائة سنة 2027، و4.5 بالمائة سنة 2028. وأرجع هذا النمو أساسًا إلى الأداء المتحسن للقطاعات غير النفطية، وعلى رأسها الصناعة والفلاحة والخدمات، في إطار مسعى جاد لتقليص الاعتماد على الريع النفطي.

واعتبر الأستاذ هادف أن هذا التوجه يعد مؤشراً قوياً على اعتماد السلطات العمومية سياسة تنويع الاقتصاد وتشجيع الأنشطة الإنتاجية المحلية والحد من الإستيراد بدل التركيز الحصري على عائدات قطاعي الغاز والبترول.

كما تطرق الخبير إلى الميزانية المقدرة بحوالي 135 مليار دولار، وهي الأعلى في تاريخ الجزائر، موضحًا أن الجزء الأكبر منها سيوجه إلى الإنفاق العمومي والاستثمار في البنى التحتية والقطاعات الإنتاجية، إلى جانب مواصلة الدعم الاجتماعي، بما في ذلك منحة البطالة ودعم السلع الأساسية.

وفي السياق، أشار إلى أن قطاع الزراعة استفاد من تعزيز معتبر في ميزانيته بهدف تحسين الإنتاج وتقليص الواردات، مع استهداف مساهمته بنسبة 20 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.